

وزير العدل يوجه بتدشين مقر دوائر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية بالمحكمة العامة بالرياض

المصدر: وزارة العدل

تاريخ النشر: 19 ديسمبر 2024

وجه معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بتدشين مقر دوائر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية بالمحكمة العامة بالرياض، التي تشتمل على ثماني دوائر للنظر في قضايا الدرجة الأولى، ودائرتين لدرجة الاستئناف، وفق الهوية المعيارية الموحدة والنموذج التشغيلي الحديث للمحاكم، وذلك ضمن المشروعات النموذجية في مناطق المملكة كافة. وتساهم دوائر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية بالمحكمة العامة بالرياض، في سرعة الفصل في النزاعات الطبية، واختصار الوقت والجهد على المتقاضين، حيث تعمل بشكل إلكتروني بالكامل، وتختص بنظر جميع الأخطاء المهنية الصحية في عموم المملكة، وتضم قسماً خاصاً بالخبراء الطبيين، يعمل على تقديم الخبرة الطبية للدوائر القضائية بالتعاون مع وزارة الصحة.

وكانت اختصاصات الهيئات الصحية الشرعية قد انتقلت من وزارة الصحة إلى القضاء العام، وجرى تدريب وتأهيل القضاة وأعاونهم بناءً على الكفاءة القضائية والتأهيل العلمي والخبرة العلمية العملية، وبما يحقق الجودة والدقة في المخرجات القضائية المتعلقة بهذه المنازعات.

كما وفّرت وزارة العدل خدمة الترجمة الفورية للجلسات الحضرية عن بعد لغير الناطقين باللغة العربية عبر مركز الترجمة الموحد بالوزارة، بالإضافة إلى التعاون مع هيئة التخصصات الصحية عبر منصة خبرة التابعة لوزارة العدل لتوفير الخبراء الذين تتطلبهم دعاوى الأخطاء الطبية.

وفعلت وزارة العدل أعمال مركز المصالحة لدعاوى الأخطاء المهنية الصحية، كما تم تفعيل "ناجز حكومة" لوزارة الصحة وفروعها لرفع قضايا الحق العام.

يذكر أن دوائر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية في المحكمة العامة بالرياض أنجزت أكثر من 10 آلاف قضية، خلال فترة انتقال اختصاصات الهيئات الصحية الشرعية من وزارة الصحة إلى القضاء العام. ²

في المحكمة العامة بالرياض

وزير العدل يوجه بتدشين مقر دوائر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية

وفق الهوية المعيارية الموحدة



دائرتان لدرجة
الاستئناف



8 دوائر للنظر
في قضايا
الدرجة الأولى



تخص بنظر جميع
الأخطاء المهنية
الصحية في عموم
المملكة



تعمل بشكل
إلكتروني بالكامل

إنجاز + 10 آلاف
قضية

خلال فترة انتقال اختصاصات الهيئات
الصحية الشرعية إلى القضاء العام

ستساهم في

سرعة الفصل في
النزاعات الطبية.

اختصار الوقت والجهد
على المتقاضين.



www.moj.gov.sa

www.moj.gov.sa

وزارة العدل
والقضاء
والتحكيم

2030
رؤية

الهدف
الاستراتيجي
2030